الأمم المتحدة

E/CN.3/2017/31

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 December 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والأربعون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٤ (ك) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: بناء القدرات الإحصائية

تقرير الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين والبنك الدولي عن بناء القدرات الإحصائية

مذكرة من الأمين العام

عملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٠/٢٠١٦ ووفقا للممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء ٢١) والبنك الدولي عن المبادرات التي أُطلقت في الآونة الأخيرة لتوجيه الانتباه إلى أهمية تعزيز القدرات الإحصائية، ولا سيما في سياق دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذا التقرير مُقدَّم إلى اللجنة الإحصائية للعلم، وهو يسلّط الضوء على التقدم المحرز في بناء القدرات الإحصائية، ويتناول مواضيع جديدة من المرجّح أن تؤثر في النظم الإحصائية الوطنية، مثل التحديات المتصلة بالبيانات التي ستثيرها خطة عام ٢٠٣٠ وثورة البيانات. واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير.

* E/CN.3/2017/1.

16-21945 (A) 211216 221216

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين والبنك الدولي عن بناء القدرات الإحصائية

أولا - مقدمة

١ - خلال السنوات الخمس الماضية، ازداد تركيز الاهتمام السياسي على الإحصاءات لأغراض خطة التنمية بشكل مطرد، وهذا الاهتمام في تزايد مستمر. ومنذ انعقاد المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة في بوسان، جمهورية كوريا، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أكد رؤساء الدول والوزراء وغيرهم من ممثلي البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من جديد ضرورة وضع أطر للنتائج تكون شفافة وبقيادة البلدان وتنفّذ على مستوى كل بلد. وكان إقرار خطة عمل بوسان للإحصاءات أول مناسبة تؤيد فيها قيادات سياسية عالمية خطةً للإحصاءات الرسمية. وتتضمن خطة عمل بوسان، التي حددت خمسة مجالات عمل ذات أولوية من شأنها أن تسهم في إدخال تحسينات كبيرة ودائمة على القدرات الإحصائية، ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) إدماج الإحصاءات كليا في عملية صنع القرار؛ (ب) والعمل على إتاحة الإحصاءات بدون قيد؛ (ج) وزيادة الموارد المخصصة للنظم الإحصائية. وسمح تأييد الخطة بإطلاق عدد من الأنشطة والمبادرات الأساسية التي وُثّق العديد منها في التقريرين السابقين لشراكة الإحصاء ٢١ والبنك الدولي (E/CN.3/2015/35 و E/CN.3/2016/26).

٢ - ومنذ انعقاد الدورة السابعة والأربعين للجنة الإحصائية واعتماد أهداف التنمية المستدامة، ظل التركيز السياسي على الإحصاءات والاهتمام بها يحتل مكانة بارزة في خطة التنمية. وتعزز الإشارة الصريحة في أهداف التنمية المستدامة إلى الرصد والتقييم والمساءلة الدورَ الحيوي الذي ستضطلع به الإحصاءات في تلك الخطة. ويتمثل هدف الغاية ١٧-١٨ في تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠.

٣ - ورغم أن مستوى الاهتمام السياسي مرتفع حاليا، فإن تحقيق الأهداف وقياس التقدم المحرز صوب تحقيقها سيثير تحديات غير مسبوقة على مستوى بيئة البيانات. وستتطلب الأهدافُ نظمًا إحصائية قادرة على الاستجابة وعلى تتبع التقدم الإنمائي للبلدان عبر طيف

أوسع نطاقًا من النتائج والعمليات الإنمائية. وقد سلّط التقرير التجميعي المقدَّم من الأمين العام بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (A/69/700) الضوء على ضرورة تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية والدولية من أجل سد الثغرات الموجودة حاليا في البيانات في سياق رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيتواصل ازدياد الحاجة إلى تقديم الدعم إلى البلدان النامية بالتوازي مع تزايد الطلب على بيانات جيدة النوعية في حينها.

٤ - ويعتقد كل من الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء ٢١) والبنك الدولي أنه يمكن الاستفادة من التقدم المحرز لسد الثغرات الحرجة في فهمنا لتحديات التنمية وللأداء في سياق التنمية. وبهدف إعطاء زخم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)]، يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن المبادرات الأخيرة التي اضطلعت بها شراكة الإحصاء ٢١ والبنك الدولي لتوجيه الانتباه إلى أهمية تعزيز القدرات الإحصائية، وذلك خاصة في سياق دعم خطة التنمية المستدامة. ويسلط التقرير الضوء أيضا على التقدم المحرز صوب بناء القدرات الإحصائية ويتناول مواضيع جديدة من المرجح أن تؤثر في النظم الإحصائية الوطنية، من قبيل التحديات المتصلة بالبيانات التي تثيرها خطة عام ٢٠٣٠ وثورة البيانات.

ثانيا - التقدم المحرز صوب تحسين الإحصاءات الرسمية في البلدان النامية

٥ - يتطلب تحسينُ الإحصاءات الرسمية في البيئات ذات القدرات المتدنية تنفيذَ أنشطة على جبهتين. أولا، يجب تعزيز النظم الإحصائية الوطنية (أي إدخال تحسينات ''أفقية'' على النظم) لإعداد منتجات إحصائية بفعالية وكفاءة. وتشمل الأنشطة الأساسية المضطلع بها لدعم هذا الهدف تعزيزَ الإطار المؤسسي والقانوني والإطار العام لإنتاج البيانات. وعلى الجبهة الثانية، يجب التركيز على تحسين البيانات المصدرية التي تستند إليها المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية (أي إدخال تحسينات ''عمودية'' خاصة بقطاع معين على عمليات محددة لإنتاج الاستقصاءات ونشرها).

٦ - ويُنظر أدناه في جهود مختارة بُذلت في إطار طائفة متنوعة من الأنشطة الداعمة التي يجري تنفيذها على هاتين الجبهتين. ولا يكمن الهدف هنا في تغطية جميع الأنشطة الجارية لدعم بناء القدرات في الدول الأعضاء وإنما في تمكين اللجنة الإحصائية من الاطلاع على أنشطة مختارة لتنظر فيها.

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

٧ - وما زالت شراكة الإحصاء ٢١ رائدة في تصميم ودعم التحسينات الأفقية التي يجري إدخالها على النظم الإحصائية. ويتم تقديم هذا الدعم الطويل الأمد إلى البلدان النامية من خلال وضع وتنفيذ ورصد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات. وقد أُنشئ فريق خبراء مرجعي يضم ممثلين عن المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الإقليمية من جميع المناطق ليواصل العمل الذي يتمحور حول المبادئ التوجيهية لتلك الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمواصلة معالجة مسائل محددة ومواءمة المبادئ التوجيهية مع آخر ما يستجد من تطورات في سياق برنامج العمل الدولي. وقد أُدخلت تحديثات إضافية تشمل بلدانا تُعد أول استراتيجية وطنية لها لتطوير الإحصاءات، ودولا هشة، واستراتيجيات قطاعية، واستراتيجيات دون وطنية، واستراتيجيات إقليمية، وتقدير تكاليف الاستراتيجيات الوطنية وثورة البيانات وخطة عام ٢٠٣٠. وأصبحت المبادئ التوجيهية متاحة بأربع لغات (الإسبانية والإنكليزية والبرتغالية والفرنسية)؛ وقد تُرجمت أيضا إلى اللغة العربية، كما تضمّنت أمثلة وأدوات وممارسات جيدة أحدث عهدا. وتم تنظيم حلقة عمل أقاليمية بشأن تشكيل النظم الإحصائية على المستوى دون الوطني لاستيفاء شروط أهداف التنمية المستدامة دارت في باريس من أجل مواصلة تعزيز العنصر دون الوطني للمبادئ التوجيهية للاستراتيجية الوطنية. وقدمت أمانة شراكة الإحصاء ٢١ الدعمَ بشكل مباشر إلى أكثر من ٢٦ بلدا لمساعدتها على القيام بأعمالها المتعلقة بصياغة استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات وإلى ثلاث مناطق (أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) لتنفيذ العمليات اللازمة لصياغة استراتيجيات إقليمية لتطوير الإحصاءات، وذلك بالتحديد بشأن عمليات الاستعراض والتقييم، والتدريب و/أو على إعداد خطط استراتيجية. وواصلت شراكة الإحصاء ٢١ توعية خبراء الإحصاءات وصناع القرارات المستقبليين بالاستراتيجيات الوطنية عن طريق تنظيم محاضرات في كليات الإحصاء وإدارة الأعمال في المنطقة الأفريقية.

٨ - ويتطلب إدخال التحسينات الأفقية دعم الأنشطة الإقليمية. وقدمت شراكة الإحصاء ٢١ الدعمَ بشكل متواصل للمبادرات الوطنية والإقليمية الهادفة لتطوير الإحصاءات في جميع أنحاء العالم. وتعزيزاً للجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي، قدمت شراكة الإحصاء ٢١ الدعم أيضا إلى الهيئات الاقتصادية الإقليمية من أجل وضع استراتيجيات إقليمية لتطوير الإحصاءات. وفي عام ٢٠١٦، تم الشروع في أنشطة مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات إقليمية في مجال الإحصاءات. وعلاوة على ذلك، لا تزال شراكة الإحصاء ٢١ ملتزمة بتقديم الدعم والإرشاد إلى النظم الإحصائية الوطنية التي تواجه

تحديات أكبر لتطوير الإحصاءات مثل نُظم الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الهشة، وهي مسألة تُعتبر ذات أولوية في إطار أهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٦، تواصلت شراكة الإحصاء ٢١ مع المسؤولين عن النظم الإحصائية الوطنية في ١٨ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي ١٨ دولة من الدول الهشة. وكان المنتدى الأقاليمي المتعلق بـ ”خطة عام ٢٠٣٠ والدول الجزرية الصغيرة النامية: تعزيز القدرات الإحصائية وجاهزيتها“، الذي عُقد في باريس في أيار/مايو ٢٠١٦، يهدف إلى تقييم القدرات الإحصائية الحالية، ومستويات الجاهزية، والخبرات والممارسات الجيدة، والأدوات والنظم المشتركة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تلبية احتياجاتها الحالية والمتوقعة من البيانات التي ستنشأ عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإجراءات العمل المعجِّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[٢]. وركز المنتدى أيضا على كيفية تحسين القدرة على تلبية الاحتياجات من البيانات الناشئة عن خطط التنمية العالمية.

٩ - واستمر البنك الدولي، في إطار أنشطته التي تكمّل الأنشطة التي تضطلع بها شراكة الإحصاء ٢١، في تقديم المساعدات المالية والتقنية الموجّهة إلى تحسين الاستراتيجيات الوطنية الهادفة لإعداد إحصاءات أفضل نوعية، وإلى تنفيذ الأولويات المحددة في تلك الاستراتيجيات، بما في ذلك عن طريق الصناديق الاستئمانية. ولا تزال عمليات الإقراض التي يقوم بها البنك الدولي توفر الدعم للاستراتيجيات الوطنية في بلدان مثل جمهورية تترانيا المتحدة وجنوب السودان وكازاخستان وكينيا. ويجري تحضير المزيد من عمليات الإقراض في عدة بلدان، من بينها بنغلاديش، وغابون، ومالي. وقدّم الصندوق التحفيزي لتطوير الإحصاءات من أجل قياس النتائج الدعمَ على نطاق أوسع لثمانية بلدان مؤهلة للحصول على موارد من المؤسسة الدولية للتنمية، من بينها إثيوبيا، وأفغانستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والكونغو. أما الصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية، فقد قدّم الدعم إلى عدة بلدان (في عام ٢٠١٦، تمت الموافقة على ٢٠ مشروعا جديداً لبناء القدرات) بهدف تحسين جوانب من النظم الإحصائية في تلك البلدان. واستفادت ثلاثة بلدان أعضاء في رابطة الدول المستقلة (وهي أرمينيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان) من برنامج إقليمي لبناء القدرات الإحصائية يديره البنك الدولي أُنشئ في عام ٢٠١٢.

١٠ - ويقدّم كل من شراكة الإحصاء ٢١ والبنك الدولي ومنظمات دولية أخرى المساعدة على إدخال تحسينات عمودية على النظم الإحصائية تركّز على مؤشرات ومنتجات وخدمات محددة. وشارك البنك الدولي، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والوكالات

(٢) قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩، المرفق.

الإقليمية في أنشطة متنوعة لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مناطق مختلفة تهدف لتعزيز قدرات البلدان في مجالات الحسابات القومية والأسعار وتعادلات القوة الشرائية. وفي آسيا، نظّم مصرف التنمية الآسيوي حلقتَي عمل إقليميتين: الأولى في بانكوك في حزيران/يونيه ٢٠١٦، والثانية في مانيلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويقدم مصرف التنمية الآسيوي الدعم أيضا إلى البلدان عن طريق إنشاء جداول للإمدادات والاستخدام، وتقدير تعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني. وقد عقدت اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة اجتماعا إقليميا بشأن تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ دار في مينسك في نيسان/أبريل ٢٠١٦، واجتماعا إقليميا بشأن تحليل جودة إحصاءات الأسعار دار أيضا في مينسك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حلقة دراسية بشأن الحسابات القومية عُقدت في سانتياغو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ونظّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حلقتي عمل إقليميتين في تلك المنطقة: دار الأول في إسطنبول في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ والثاني في القاهرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، قدمت الإسكوا مساعدات تقنية إلى بعض البلدان من أجل تقدير تعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني. ودعم البنكُ الدولي شركاءَه الإقليميين بتقديم مساعدات مالية وتقنية لهم من أجل تنفيذ أنشطة بناء القدرات تلك.

١١ - وبالتعاون مع البنك الدولي، ظلت شراكة الإحصاء ٢١ نشيطة للغاية على مدى عدة سنوات في مجال تنفيذ عمليات توثيق البيانات الجزئية ونشرها مع المكاتب الإحصائية الوطنية. وفي عام ٢٠١٥، انتهى برنامج البيانات المعجل وبرنامج الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية، اللذين نفذتهما شراكة الإحصاء ٢١. ورغم توقف تمويل برنامج البيانات المعجَّل المقدَّم من مرفق المنح الإنمائية التابع للبنك الدولي في نهاية عام ٢٠١٥، فإن البنك الدولي يواصل دعم أنشطة برنامج البيانات المعجّل وتنسيق شبكة الاستقصاءات، بفضل دعم مالي مقدَّم من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. ويقدم البنك الدولي مزيجا من المساعدات المباشرة والمساعدات عن بُعد إلى البلدان لدعم فهارس بياناتها المستخدَمة في نظام فهرسة البيانات الجزئية (NADA). ويشجع البنك الدولي أيضا على إدماج أنشطة برنامج البيانات المعجل (توثيق البيانات ونشرها) في الأنشطة الأخرى المتصلة بالاستقصاءات التي يمولها البنك الدولي والكيانات الأخرى. ومن بين الأمثلة التي يمكن الإشارة لها في هذا الصدد الدعمُ المقدَّم لأرشفة البيانات في منطقة منظمة دول شرق البحر الكاريبي.

١٢ - ويواصل البنك الدولي التركيز أيضا على تطوير وتحسين الأدوات والمبادئ التوجيهية، بما في ذلك تطوير برمجية جديدة لتعديل البيانات الوصفية، وتحسين برمجية فهرسة البيانات الجزئية (NADA)، والمساهمات المقدمة إلى نظام إخفاء مصادر البيانات الجزئية (R-sdcMicro) وإلى مختلف المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة البيانات وتحليلها. وعلاوة على ذلك، لا يزال البنك الدولي يدافع بقوة عن استخدام معايير لتوثيق الدراسات الاستقصائية في إطار مبادرة توثيق البيانات، وهو يشارك في الفريق العامل المعني بتطوير مبادرة توثيق البيانات ٤ التي ستضمن عودتها بالفائدة على البلدان. ويواصل البنك الدولي دعم تطوير ''بنك الأسئلة''، إلى جانب تقديم دعم مستمر إلى رواندا، كما سيقدم الدعم إلى بلد آخر أو بلدَين آخرين في عام ٢٠١٧. ويساهم البنك الدولي أيضا بنشاط في الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني باستقصاءات الأسر المعيشية، الذي تكمّل أعمالُه عملَ الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية. وفي إطار الفريق العامل، يقود البنك فريق العمل المعني بتوثيق البيانات الجزئية ونشرها.

١٣ - وكتتمة للأنشطة المذكورة أعلاه، يعزز البنك الدولي الدعم الذي يقدمه لإنتاج البيانات في البلدان الأعضاء، ولا سيما فيما يتعلق باستقصاءات الأسر المعيشية. وبتمويل من الصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية، يقدم البنك الدولي الدعمَ المالي والتقني إلى ٤٠ بلدا. ويلتزم البنك أيضا بالعمل جنبا إلى جنب مع شركائه، وبالأخص المكاتب الإحصائية الوطنية وسائر المنظمات الدولية، على إجراء دراسات استقصائية وطنية لتقييم ما إذا كانت الظروف المعيشية للأشخاص في تحسّن.

١٤ - ورغم أن العمل الذي تضطلع به شراكة الإحصاء ٢١ في سياق برنامج البيانات المعجل والشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية لم يعد يُنفَّذ عن طريق البرامج المضطلع بها في إطار الشراكة، فقد تم الاعتراف بضرورة استبقاء وتطوير نهج متصل بالبيانات لدعم عملية وضع الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات. وقد أعدت شراكة الإحصاء ٢١ استمارة صغيرة عن الأنشطة المتعلقة بالبيانات على الصعيد الأقاليمي أخف حجما وأكثر مرونة وتلبيةً للاحتياجات القطرية وكذلك لاحتياجات المجتمع الدولي. وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، سيكون تركيز شراكة الإحصاء ٢١ على البيانات اللازمة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعلى أن تكون البلدان مستعدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتعاون شراكة الإحصاء ٢١، التي اعتمدت نهجا موسّع، مع العديد من الشركاء، ومن بينهم شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، واللجان الإقليمية، مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، والإسكوا، من

أجل إجراء تقييمات للجاهزية على الصعيد القطري. وفي التقرير السابق (E/CN.3/2016/26)، أبلغت شراكة الإحصاء ٢١ عن وضع نموذج بيانات مصمَّم لمساعدة البلدان على التخطيط لعملياتها الإحصائية (الفقرة ٢٠). وهذه الأداة، التي تم تطويرها، أصبحت الآن تُعرف باسم أداة التخطيط المتقدم للبيانات (ADAPT). وتقوم أداة التخطيط هذه، التي يجري اختبارها في ستة بلدان، أساسا بمواءمة الأولويات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، وتمكِّن الأداةُ البلدانَ من ترتيب عمليات جمع البيانات اللازمة للإبلاغ عن مدى تحقيق هذه الأهداف حسب درجة أولويتها ومن رصد ميزانية لها. ثم تُقام وصلة بين هذه الخاصية المتعلقة بتقدير التكاليف والجزء المتعلق بالتخطيط من الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات من أجل وضع نهج شامل ومتكامل إزاء تطوير النظم الإحصائية الوطنية. ويُؤمل أن تسمح هذه العملية الهادفة إلى تقييم النظام الإحصائي الوطني بتحسين التخطيط ورصد الموارد المخصصة للاستثمارات في العمليات الإحصائية. وتجدر الإشارة إلى أن ثلاثة من البلدان الستة التي تقوم باختبار الأداة تشارك أيضا في مشروع تنفذه شعبة الإحصاءات، في إطار الشريحة التاسعة من حساب التنمية، بشأن تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية في مجال قياس ورصد وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥ والإبلاغ عن هذا التقدم. وبالتعاون مع شعبة الإحصاءات، أدرجت شراكة الإحصاء ٢١ العديد من العمليات التي استخدمتها الشعبة في مشروعها الهادف لتقييم الاستعداد فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة في إطار أداة التخطيط المتقدم للبيانات. ونتيجة لذلك، يمكن لأداة التخطيط أن توفر منبرا مستداما لإجراء التقييم في بلدان أخرى ولمحاكاة الأداة باعتبارها من أفضل الممارسات المتاحة لتقييم استعداد البلدان لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٥ - ويسمح توجّه عمل آخر في إطار التركيز الجديد على البيانات بمواصلة الأعمال التي اضطلعت بها في السابق شراكة الإحصاء ٢١ بشأن ثورة البيانات بتطوير منبر الابتكارات في مجال الإحصاءات (PISTA). ويهدف هذا المنبر إلى التعجيل باعتماد نهج مبتكرة لتنفيذ أساليب العمل الإحصائية التي تتبعها النظم الإحصائية الوطنية عن طريق المواءمة بين المعلومات عن القدرات الإحصائية المتعلقة بالابتكارات وبيانات التقييم التي تم جمعها باستخدام إطار معترف به دوليًّا، كما اقترح الفريق الرفيع المستوى المعني بتحديث الإحصاءات الرسمية التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا، أي باستخدام النموذج العام لأنشطة المنظمات الإحصائية (GAMSO). ومن بين المجالات الرئيسية التي سيركز عليها المنبر في عام ٢٠١٧ وضعُ تقييم استهلالي سيساعد على ربط المشاكل التي تم تحديدها بالحلول الممكنة.

١٦ - ولن يسمح أي مجهود في مجالي التخطيط والإنتاج بتوليد قيمة للمجتمعات إلا إذا تبعته خطط متينة الأسس لنشر البيانات وإلا إذا كان في وسع المستخدمين فهم المعلومات المتاحة واستخدامها. وفي هذا الصدد، تعمل شراكة الإحصاء ٢١ على تعزيز استخدام الإحصاءات الرسمية. ومن أجل زيادة المعارف والمهارات اللازمة لنشر واستخدام الإحصاءات بفعالية لأغراض التخطيط والتحليل والرصد والتقييم، أعدت شراكة الإحصاء ٢١ برنامجا حاسوبيا متاحا على الإنترنت للتدريب على عرض البيانات على شكل رسوم. ويجسّد هذا البرنامج توصيات شراكة الإحصاء ٢١ الداعية إلى تنظيم برامج تدريبية في مجال عرض البيانات على شكل رسوم وفي مجال الاتصالات بشأن مجموعة واسعة من المواضيع من بينها: (أ) أسس عرض البيانات على شكل رسوم، (ب) والحوار بين الصحفي وخبير الإحصاءات بشأن نقل البيانات، (ج) وتصميم الرسوم البيانية، (د) ونموذج تحليل الرسوم والخرائط التفاعلية. وقد استُخدمت وحدات البرنامج الحاسوبي في إطار البرامج التدريبية التي دارت في بوتسوانا، وسان تومي وبرينسيبي، وغامبيا، وغانا. وفي سان تومي وبرينسيبي، اجتمع خبراء إحصاء وصحفيون لتعميق الحوار بين المكاتب الإحصائية الوطنية ووسائل الإعلام. ونُظِّمت حلقات عمل بشأن عرض البيانات على شكل رسوم شارك فيها موظفون مسؤولون عن الاتصالات ومتحدثون باسم الوزارات المعنية وإحصائيون من المكاتب الإحصائية الوطنية، في بوتسوانا وغامبيا. وكان الهدف من حلقات العمل هو تعزيز الإلمام بالإحصاءات، مع التحقق من توجيه المواد الإحصائية للجمهور المتلقي المنشود وضمان أن يفهم المواطنون المعلومات الإحصائية بشكل أفضل. وفي غانا، سمح برنامج التدريب للمشاركين باكتساب خبرة في مجال استخدام مجموعة برمجيات ''R'' للإحصاءات المفتوحة المصدر لعرض البيانات على شكل رسوم ولإعداد رسوم بيانية تفاعلية لموقع المكتب الإحصائي.

١٧ - ولقياس التقدم المحرز نحو تحسين الإلمام بالإحصاءات، وضع فريق عمل بقيادة شراكة الإحصاء ٢١ أولّ مؤشر مركّب لقياس الإلمام بالإحصاءات على الصعيد العالمي. وسيتم الإبلاغ عن هذا المؤشر كجزء من الإطار المنطقي لخطة عمل بوسان للإحصاءات المتفق عليها أثناء المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة المعقود في عام ٢٠١١. وبالاعتماد على مقالات يومية على شكل RSS (الملخص الوافي للموقع) من الصحف الوطنية الخمس الأولى، يعرض المؤشر مقياسا غير مباشر لاستخدام الإحصاءات في وسائل الإعلام ولتفاعلها النقدي معها. ويمكن النظر إلى كتابة الصحفيين على أنها مؤشر على طلب شعب ما على وقائع إحصائية وعلى مدى عمق تحليلها النقدي. ويضمن التركيز على الصحف الوطنية الخمس الأولى أن يعكس المؤشر إلى حد كبير استهلاك المجتمع من الوقائع

والمعلومات الإحصائية. ولأن المقالات الصحفية متاحة عموما فيمكنها أن تعكس مدى إلمام سكان بلد ما بالإحصاءات.

١٨ - ويكمن عنصر آخر لا يقل أهمية من عناصر العمل في التأكد من تخصيص ما يكفي من الموارد للنظم الإحصائية. ويتسنى من خلال عملية إعداد التقرير السنوي لنظام الإبلاغ عن دعم الشركاء للتطوير الإحصائي الذي تنفذه شراكة الإحصاء ٢١ الحصول على لمحة عن الدعم المالي الجاري تقديمه لتطوير الإحصاءات في جميع أنحاء العالم، ويتضمّن التقرير نظرة عامة عن الاتجاهات الرئيسية. وتشير النتائج المستخلصة من آخر جولة لعملية إعداد التقرير عن دعم الشركاء (٢٠١٦) إلى أمور من بينها أن: (أ) مستوى الدعم المقدّم للإحصاءات بلغ ٤٧٠ مليون دولار في السنة التقويمية ٢٠١٤، وهو رقم يعادل المبلغ الذي تم التعهد به لعام ٢٠١٣ وقدره ٤٤٨ مليون دولار؛ (ب) وحصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإحصاءات بلغت ٠,٢٥ في المائة في عام ٢٠١٤، وهي شبيهة بالمستوى المتدني المسجّل في عام ٢٠١٣ (٠,٢٤ في المائة)؛ (ج) وأن الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية حصلت على معظم الدعم (١٤١ مليون دولار)، تليها الإحصاءات الاقتصادية (١٢٨ مليون دولار) والمسائل العامة والمنهجية (١٠٤ ملايين دولار)؛ (د) وأن أكبر خمس جهات مقدِّمة للتعاون الإنمائي في مجال الإحصاءات (وهي كندا؛ والمفوضية الأوروبية/المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ وصندوق النقد الدولي؛ والبنك الدولي) ظلت تساهم بحصة كبيرة (٧٢ في المائة) من مجموع الالتزامات في عام ٢٠١٤.

١٩ - وتواصل شراكة الإحصاء ٢١ تقديم الدعم إلى المكاتب الإحصائية الوطنية من أجل الشروع في إعداد التقرير القطري عن دعم الإحصاءات على الصعيد القطري. ويستند التقرير القطري إلى عملية إعداد التقرير عن دعم الشركاء التي تُجرى على الصعيد الدولي. وقد أُعد التقرير القطري، الذي يجمع كل البيانات المتعلقة بتمويل النظام الإحصائي الوطني، سواء كان مصدرُها الموارد المحلية أو المعونة الخارجية، في ستة بلدان (أوغندا، وبوروندي، وفييت نام، وكمبوديا، والنيجر، ونيجيريا) في عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، يسّرت شراكة الإحصاء ٢١ عقد اجتماع شاركت فيه المنظمات الإحصائية الوطنية ورؤساء وحدات تنسيق المعونة من ١٢ بلدا أفريقيا من أجل تيسير التنسيق بين الجهات المانحة وتمويل تطوير الإحصاءات.

ثالثا - الاستفادة من القوة المستمدّة من العمل الجماعي

٢٠ - إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة يتطلب عملا جماعيا، ولا يشكل برنامج العمل المتصل بالبيانات استثناء في هذا الصدد. ولا بد من الدفاع عن

تلبية احتياجات البلدان النامية من البيانات، ويتعين أن تحافظ جميع الجهات الفاعلة على التزامها قدر الإمكان لضمان أن تظل هذه الاحتياجات في طليعة الاهتمام. وستضطلع النظم الإحصائية الوطنية بدور حاسم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وثورة البيانات على الصعيد القطري. وفي الوقت نفسه، فإن الشراكات المتعددة الأطراف والتعاون والتنسيق تمثل عناصر رئيسية لإطلاق ثورة بيانات فعّالة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. وسيكتسي تعزيز الشراكات القائمة وإطلاق مشاريع تعاون جديدة أهمية حاسمة لبناء قدرات النظم الإحصائية الوطنية وتعزيزها من أجل تمكينها من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وقياس مدى تنفيذها. ولحسن الحظ، شرع الشركاء التقليديون في توسيع آفاقهم، وأصبحت طائفة كبيرة من الجهات الفاعلة الإنمائية الجديدة تدرك الدور الرئيسي للإحصاءات الرسمية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتساهم هذه الأطراف الفاعلة الجديدة بأفكار وخبرات وتكنولوجيات جديدة يمكنها أن تعزز مشاريع التعاون واتباع نهج جديدة بهدف تحسين الإحصاءات. وثمة مبادرات مختلفة قائمة فعلا يمكن أن تقدم الدعم لهذه الجهات الفاعلة الجديدة في بيئة البيانات.

٢١ - وقد صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تقرير معنون "A world that counts: mobilizing the data revolution for sustainable development" (عالم حسابات: تسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة)، أعده فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة الذي أنشأه الأمين العام. وعملا بواحدة من أبرز التوصيات التي تضمنها التقرير، أقرت اللجنة الإحصائية بأن منتدى الأمم المتحدة العالمي المعني ببيانات التنمية المستدامة سيكون أنسب محفل لتكثيف التعاون مع مختلف الفئات المهنية مثل أوساط تكنولوجيا المعلومات والمسؤولين عن المعلومات الجغرافية - المكانية والعلماء في مجال البيانات ومستخدميها، فضلا عن أصحاب المصلحة في المجتمع المدني. وبتوجيه من اللجنة ودعم من الشعبة الإحصائية، سيقوم الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين، ومن بينهم البنك الدولي وشراكة الإحصاء ٢١، بالإشراف على المناقشة المتعلقة بتنظيم هذا المنتدى العالمي، التي ستستضيفها الهيئة المعنية بالإحصاءات في جنوب أفريقيا في كيب تاون خلال الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٢٢ - وإضافة إلى صياغة مذكرة مفاهيمية متعلقة بتنظيم المنتدى العالمي للأمم المتحدة، قام الفريق الرفيع المستوى بوضع خطة عمل عالمية بشأن بيانات التنمية المستدامة تدعو من جهة إلى التزام الحكومات والقادة السياسيين والمجتمع الدولي التزاما تاما وفعليا ومركّزا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى إلى إبرام القادة السياسيين عهدا أو تحالفا عالميا

يعترف بأن تمويل جهود تحديث المكاتب الإحصائية الوطنية ضروري لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. وقد أعرب كل من شراكة الإحصاء ٢١ والبنك الدولي عن استعدادهما لدعم تنظيم منتدى الأمم المتحدة العالمي وتنفيذ خطة العمل العالمية المتعلقة ببيانات التنمية المستدامة.

٢٣ - واستجاب البنك الدولي أيضا لنداء فريق الخبراء الاستشاري المستقل بإنشاء قناة تمويل جديدة لدعم ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة. والهدف من إنشاء ''نافذة تمويل الابتكارات'' في إطار الصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية التابع للبنك الدولي هو تحفيز الابتكارات في مجال التكنولوجيا والنُّهج، حيث تكون الاحتياجات مستمرة أو متكررة، وحيث يمكن بسهولة تكييف التقنيات لتلائم احتياجات المناطق والقطاعات الأخرى. وبالتعاون مع الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، حدد البنك حوالي ٢٠ ابتكارا في مجال إنتاج وتحليل واستخدام البيانات لأغراض التنمية وبشأنها، وشرع في دعم هذه الابتكارات. وهذه المشاريع، التي يجري تنفيذها في أكثر من ٢٠ بلدا وخمس مناطق، مرتبطة ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية المستدامة، وستتيح توثيق المعارف التي ستُكتسب بشأن النهج الجديدة المجدية ومعرفة أفضل سبل لتطبيقها.

٢٤ - وتضم الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، التي أُطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أكثر من ١٥٠ جهة مناصرة تمثل المجموعة الكاملة لمنتجي البيانات ومستخدميها ذوي الأهمية الحاسمة لتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة. وتشرف على هذه الشراكة حكوماتُ وشركات ومنظمات من المجتمع المدني ومنظمات دولية وهيئات أكاديمية ومؤسسات ووكالات معنية بالإحصاءات وأوساط البيانات من جميع أنحاء العالم. وتهدف الشراكة العالمية إلى المحافظة على الالتزام السياسي، والمواءمة بين الأولويات الاستراتيجية والمعايير، وتعزيز القدرات، وتشجيع الابتكار، وبناء الثقة في البيئة الراهنة للبيانات. وستسعى هذه المبادرة الدولية التي تضم العديد من أصحاب المصلحة إلى استغلال وتكثيف الجهود الحالية التي يمكنها تسخير ثورة البيانات وذلك بتشجيع تبادل المعارف والتعلم، وتعبئة موارد جديدة واستخدام الموارد المتاحة بشكل أفضل، وتيسير مشاريع تعاون قادرة على تذليل العقبات التي تعترض إنتاج البيانات والحصول عليها واستخدامها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢٥ - وبما أن برنامج العمل المتصل بالبيانات لا يزال يتطلب بذل الكثير من الجهود، سيواصل البنك الدولي وشراكة الإحصاء ٢١، من خلال البناء على أسس متينة، وتأمين الاستعانة بمجموعة أكبر من الشركاء للمساهمة بأفكار ونهج جديدة، والاستفادة من الدعم السياسي، تركيز جهودهما على توجيه الانتباه إلى أهمية تعزيز القدرات الإحصائية وإنجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.